كلمة

الدكتور نبيل العربي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء الشعب السوري

(نيويورك: 2014/09/24)

معالي السيد فيليب هاموند وزير خارجية المملكة المتحدة

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

السيد هادي البحرة رئيس الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

السيدات والسادة،

يسرني أن أبدأ بتوجيه الشكر لمعالي الوزير فيليب هاموند على مبادرته بالدعوة لعقد هذا الاجتماع الهام، وفي هذا التوقيت بالذات، للتأكيد مجدداً على الدعم الدولي للإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والتعبير عن تضامن المجتمع الدولي مع الشعب السوري في محنته الإنسانية القاسية.

السيد الرئيس،

كلنا يدرك حجم المأساة التي يعيشها الشعب السوري اليوم، والتي أصبحت توصف بأنها الكارثة الإنسانية الأعظم في القرن الـ21 بسبب ما لحق بسورية وشعبها من قتل ودمار ومعاناة، حيث بلغ عدد النازحين واللاجئين السوريين أكثر من 10 ملايين موزعين داخل سورية وفي الدول المجاورة، بحاجة ملحة إلى الغذاء والدواء وغيرها من المساعدات الإنسانية العاجلة في مختلف المناطق المحاصرة أوالمتضررة.

وبالرغم من فداحة وخطورة الأزمة السورية وتداعياتها المدمرة على أمن واستقرار المنطقة بأسرها، فإن المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن لم يتمكن طوال الفترة الماضية ـ وبكل أسف ـ من اتخاذ التدابير اللازمة لوقف ممارسات النظام السوري وجرائمه وانتهاكاته الجسيمة بحق مواطنيه. كما أنه لا يزال اليوم غير قادر على وقف آلة التدمير والقتل والجرائم التي ترتكب يومياً بحق الشعب السوري، ويقف عاجزاً عن الإضطلاع بمسؤولياته السياسية والأخلاقية إزاء التعامل مع مجريات هذه الأزمة، لا بل أن تقاعس المجتمع الدولي عن التدخل الفعَال لنجدة الشعب السوري وتوفير الحماية اللازمة من نظام استبدادي يصم أذناه عن المطالب المشروعة للشعب السوري، ولا شك بأن استمرار القتال في سورية قد خلق بيئة خصبة لنمو الإرهاب في

المنطقة مما أدى إلى أفدح العواقب والمخاطر، بعد أن أصبحت أجزاء كبيرة من أراضي سورية والعراق تحت سيطرة تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية المسلحة التي لا تعرف إلا لغة العنف والتطرف وسفك الدماء ونشر الرعب والدمار تحت رايات دينية ومذهبية وعرقية زائفة.

كل ذلك يستدعي اليوم موقفاً حازماً من مجلس الأمن ومن جميع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية والمؤثرة في مجريات الأزمة السورية، وهو ما بدأ يتبلوّر في الجهود المبذولة حالياً لمكافحة إرهاب تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية المتطرفة، وذلك بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 2170، كما أن ذلك يتطلب الإلتزام بتوفير الدعم القوي والفعّال للإئتلاف الوطني السوري وجميع ممثلي قوى الاعتدال والديمقراطية في سورية لتمكينهم من الإضطلاع بمسؤولياتهم الوطنية الكبرى في مكافحة آفة الإرهاب والإنطلاق نحو بناء سورية المستقبل.

كما أن هذا الجهد الدولي يجب أن يترافق أيضاً مع اتخاذ تدابير فعّالة تضمن تحقيق الإلتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2165 المتعلق بتسهيل وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة في سورية من أجل تخفيف معاناة اللاجئين السوريين في الدول المجاورة والمضيفة وتوفير الإعانات والدعم المالي اللازم لها.

السيد الرئيس،

علينا جميعاً مسؤوليات وواجبات كبرى أمنية وسياسية ومالية وثقافية ودينية، لا بل أخلاقية وإنسانية أيضاً، إلا أن كل ذلك وحده غير كاف إذا لم يقترن برؤى ومعالجات مبتكرة للأزمات المتفاقمة في المنطقة، وفي الحالة السورية بالتحديد لابد من إحداث التوافق الدولي حول تبني مقاربة جديدة لمعالجة هذه الأزمة، مقاربة ترتكز على بيان مؤتمر جنيف 2012/6/30 وما نص عليه بشأن التوصل إلى تشكيل حكومة إنتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة، وهنا تأتي مسؤولية الأطراف الدولية والإقليمية المؤثرة بمجريات الأزمة السورية في السعي لتحقيق التوافق على إنضاج مثل هذا الحل المنشود.

وختاماً السيد الرئيس، أود التأكيد مجدداً على موقف جامعة الدول العربية الداعي إلى ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى إقرار الحل السياسي للأزمة السورية كأولوية قصوى، حيث لا

يوجد حل عسكري لهذه الأزمة، وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى توفير الدعم اللازم للمبعوث الخاص الجديد للأمين العام للأمم المتحدة السيد ستيفان دي ميستورا ونائبة رمزي عز الدين رمزي وتسهيل مهمته في بلوّرة الخطوات المطلوبة لتحقيق الحل السياسي المنشود الذي يضمن إنقاذ الشعب السوري من براثن هذه الحرب المدمرة وتحقيق تطلعاته في الحرية والتغيير الديمقراطي السلمي وبما يحفظ لسورية وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية وأمنها واستقرارها.

وشكراً السيد الرئيس،،